

انكماش الطبقة الوسطى التونسية في ظل تراجع النمو الاقتصادي وتداعياته السياسية: حالة تونس في الفترة (2011-2015)

The shrinking of the Tunisian middle class in light of the decline in economic growth and its political repercussions : Case of Tunisia in (2011-2015)

حنان خرباشي ، جامعة احمد بوقرة (الجزائر)،

hananekerbachi@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/22

تاريخ القبول: 2022/12/07

تاريخ الاستلام: 2022/11/08

ملخص:

عرفت الطبقة الوسطى التونسية انكماشاً حاداً غداة الثورة التونسية 2011، بسبب تراجع النمو الاقتصادي والذي ترتب عليه انخفاض الأجور وتراجع القدرة الشرائية لمواطنين بالموازاة مع غلاء أسعار المواد الغذائية بسبب ارتفاع معدلات التضخم. ومن هذا المنطلق، تناقش الدراسة تأثير العوامل الاقتصادية في الوضع العام للطبقة الوسطى وأدائها في العملية السياسية، بالنظر إلى الدور الذي لعبته في "ثورة الياسمين" التي أطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، ومهدت الطريق لبدء التحول السياسي والديمقراطي في تونس. ومن ثم فإن الدراسة تبحث في وجود علاقة ارتباطية بين المشكلات الاقتصادية وتآكل الطبقة الوسطى والاستقرار الاجتماعي في تونس، على اعتبار أن الطبقة الوسطى هي صمام أمان المجتمع في أي دولة.

كلمات مفتاحية: الثورة التونسية، الأزمة الاقتصادية، انكماش الطبقة الوسطى، الدور السياسي للطبقة الوسطى،

Abstract:

The Tunisian middle class experienced a sharp contraction in the wake of the Tunisian revolution in 2011, due to the decline in economic growth, which resulted in lower wages and a decline in the purchasing power of

citizens in parallel with the high prices of foodstuffs due to the high rates of inflation. From this point of view, the study discusses the impact of economic factors on the middle class and its performance in the political process, given the role it played in the "Jasmine Revolution" that overthrew former President Zine El Abidine Ben Ali, and paved the way for the start of a political and democratic transition in Tunisia. Hence, the study examines the existence of a correlation between economic problems and the erosion of the middle class and social stability in Tunisia, given that the middle class is the safety valve of society in any country.

Keywords: The Tunisian revolution, the economic crisis, the shrinking of the middle class, the political role of the middle class.

المؤلف المرسل: حنان خرباشي، hananekerbachi@gmail.com

1. مقدمة:

أسفرت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والانغلاق السياسي الذي شهدته تونس على مدى أكثر من عقدين، عن انتفاضة شعبية سنة 2010 تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، وأدت إلى سقوط رأس النظام السياسي، ومن ثم طي صفحة الاستبداد السياسي والدخول في مسار طويل من التحولات السياسية والديمقراطية، جعلت من تونس آنذاك نموذجاً في الانتقال الديمقراطي مقارنة بما آلت إليه الأمور في دول مثل ليبيا، سورية أو اليمن.

لكن بالنظر إلى المكاسب السياسية التي حققتها الثورة التونسية، فإن الوضع الاقتصادي لم يكن كذلك؛ فقد كان للثورة التونسية تداعيات سلبية على الوضع الاقتصادي في البلاد الذي دخل في حالة ركود غير مسبوق بسبب الأحداث التي عرفت بها البلاد منذ 2011. وهو ما انعكس سلباً على الأوضاع المعيشية والاجتماعية لأفراد الطبقة الوسطى. وأثار سخط شعبياً واسعاً، وحالة من الاحتقان السياسي وتحديداً إبان فترة حكم الترويكا. وما زاد من متاعب الدولة التونسية في تلك الفترة عودة نشاط المجموعات الإرهابية في منطقة "الشعاني" على الحدود التونسية- الجزائرية.

ولا شك أن الطبقة الوسطى لم تكن بمنأى عن هذه التطورات؛ فقد تأثرت بدورها بالأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد التونسي. فقد أدى تراجع النمو الاقتصادي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتدهور القدرة الشرائية للمواطن، وهو ما انعكس سلباً على أوضاع أفراد الطبقة الوسطى

الاجتماعية، وأثر في دورها السياسي. ومن ثم أدت الأزمة الاقتصادية إلى انكماش الطبقة الوسطى، فقد ظهرت مؤشرات تراجع دورها السياسي، وباتت عاجزة عن أداء دورها في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وتجنّب المجتمع الاستقطاب الطبقي. أما على المستوى الاقتصادي فقد تجلّى أثر الأزمة الاقتصادية في الطبقة الوسطى في عجزها عن خلق المشاريع الاقتصادية وتحريك عجلة النمو وتحفيز الاستهلاك.

تأسيسا على ما سبق، نطرح التساؤل البحثي التالي:

إلى أي مدى أثرت الأزمة الاقتصادية في تونس بعد 2011 في الوضع السوسيو اقتصادي للطبقة

الوسطى التونسية؟

وتنطلق الإجابة عن المشكلة البحثية من الفرضية التالية:

أدى تراجع النمو الاقتصادي بعيد ثورة 2011، إلى انكماش الطبقة الوسطى ومن ثمة إلى تراجع دورها السياسي

وقد اقتضت المشكلة البحثية تقسيم الدراسة إلى المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: الطبقة الوسطى في تونس قبل 2011

المحور الثاني: تبعات الثورة وتداعياتها على الاقتصاد التونسي

المحور الثالث: الوضع السوسيو-اقتصادي للطبقة الوسطى في ظل تدهور الاقتصاد

المحور الرابع: نتائج انكماش الطبقة الوسطى على دورها السياسي

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الطبقة الوسطى في حد ذاتها، باعتبارها صمام أمان المجتمع وضمانة استقراره، إذ تسلط الضوء على أثر الوضع الاقتصادي المتأزم في الطبقة الوسطى، وهو موضوع لم يسبق تناوله بشكل معمق من قبل. كما تكمن أهمية الدراسة في التطرق إلى دور الطبقة الوسطى في قيادة التحول الديمقراطي في تونس عقب الإطاحة بالرئيس بن علي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على فترة 2011-2015، والتي تمثل المرحلة الانتقالية الأولى، وهي أصعب مرحلة في مسار التحول الديمقراطي حيث ظهرت عديد العقبات في طريق التجربة الديمقراطية الوليدة في تونس، بداية بقيام أزمة سياسية بين الحكومة والمعارضة بعد قيام حكومة

الترويك الحزبية المنبثقة عن انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011. وما زاد الطين بلة هو تدهور الوضع الأمني وتزايد حوادث الاغتيالات السياسية التي طالت المعارضين السياسيين، وتأزم الوضع الاقتصادي.

2. الطبقة الوسطى في تونس قبل 2011

تباينت الآراء بشأن الوضع العام للطبقة الوسطى التونسية خلال فترة حكم الرئيس السابق بن علي. ففي حين يدّعي النظام الحاكم ومؤيدوه باتساع حجم الطبقة الوسطى وارتياحها اقتصاديا واجتماعيا، يذهب فريق آخر إلى التشكيك في النسب التي يقدمها نظام بن علي حول الطبقة الوسطى، ويؤكد هؤلاء بأن هذه الأخيرة أخذت تتآكل نتيجة البرامج الاقتصادية المتبعة خلال العهد السابق. فقد واجهت هذه الدراسة تضاربا حول الأرقام المقدمة عن حجم الطبقة الوسطى التونسية؛ وغياب الدراسات الدقيقة والمفصلة عن الطبقة الوسطى في الدول العربية عامة وفي تونس تحديدا. ففي حين يقدم المعهد الوطني للإحصاء الطبقة الوسطى كشريجة عريضة في المجتمع، نجد دراسات أخرى تحجّم نسبة الطبقة الوسطى تبعا لفشل سياسات بن علي الاقتصادية. وعليه ستعتمد هذه الدراسة على المعطيات التي جاءت ضمن بعض الدراسات التي عנית بالتطرق إلى موضوع الطبقة الوسطى في تونس، وبعض الاحصائيات الصادرة عن الجهات الحكومية التونسية على غرار المعهد الوطني للإحصاء.

1.2 حجم الطبقة الوسطى التونسية

تبدو تونس للظاهر العام مجتمع الطبقة الوسطى التي تقدر بنسبة 80٪ من إجمالي السكان، يبلغ دخل الفرد فيها 3000 دولار (Sanchez, 2009, p. 85) وقد أحصى المعهد الوطني للإحصاء عدد أفراد الطبقة الوسطى ب 8135 ألف نسمة، أي 81.1٪ من مجموع السكان سنة 2005، ويتراوح الانفاق الفردي لهذه الطبقة بين 585 دينار و 4000 دينار في السنة (المعهد الوطني للإحصاء، 2007، صفحة 23). كما يتمتع أفرادها بمستوى معيشي جيد يستطيعون من خلاله امتلاك السيارات والمنازل.

ولعل استنباط تصور عام حول حجم الطبقة التونسية يكون من خلال النظر إلى مدى قوة الاقتصاد التونسي في الفترة محل الدراسة، حيث حصل هذا الأخير أداء مرتفعاً على مدى العقد الماضي مقارنة بدول الجوار.

ومقارنة بنظيراتها الإقليمية، تتفوق تونس من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، وهو ما سيمكّن من اتساع الطبقة الوسطى؛ فعلى النقيض من دول أخرى في المنطقة مثل مصر التي تحوز على طبقة غنية وكتلة كبيرة من المجتمع تعيش تحت خط الفقر فإن تونس تتمتع بطبقة وسطى معتبرة ذات مستوى معيشي جيد. (Miller, 2012) وهو أمر راجع بالأساس إلى تحسن الأداء الاقتصادي في تونس في عهد بن علي، أين ساد الحديث عن المعجزة الاقتصادية، وبروز تونس كنموذج تنموي ناجح، وهو ما تم الترويج له من قبل المؤسسات الدولية على غرار البنك الدولي.

وبالنظر إلى متغير المهنة كمؤشر رئيسي لقياس الطبقة الوسطى، فإن "نسبة المشتغلين بمهن الطبقة الوسطى في تونس قد قدّرت ب 39.2٪ (بدوي، 2013، صفحة 362) وتشمل المشتغلون في الصناعة والتجارة والخدمات والإدارات، وأصحاب المهن الحرة، وإطارات المهن الحرة والإطارات والمهن الحرة المستقلة.

في السياق ذاته، قدّم المعهد الوطني للإحصاء مسحاً وطنياً حول السكان والتشغيل لسنة 2008، ورد فيه تعداد المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي، ووفقاً لذلك كان قطاع الخدمات في صدارة القطاعات الأخرى من حيث الزيادة في عدد المشتغلين، والتي قدّرت ب 35.4 ألف منصب شغل سنة 2008 (المعهد الوطني للإحصاء، 2010، صفحة 25)

2.2. الطبقة الوسطى التونسية: مرحلة النمو والانتعاش

اتجهت تونس سنة 1987 إلى تبني برنامج التكييف الهيكلي بمساعدة البنك وصندوق النقد الدوليين، استجابة للأزمة الاقتصادية الداخلية سنة 1986. قامت من خلاله بجملة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى انعاش الاقتصاد التونسي. وقد تضمن برنامج التكييف الهيكلي على عناصر أساسية تمثلت في

تخفيض الرسوم الجمركية، والحوافز غير الجمركية على الواردات، وخفض قيمة العملة، واعتماد ضريبة القيمة المضافة، وتخفيض ضرائب الدخل الفردي، إلى جانب خصخصة بعض الشركات الحكومية (The African Development Bank, 2013, p. 25).

وبمجرد الشروع في تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي؛ فوفقا لما أوردته إحصائيات البنك الدولي، بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 1,254.77 دولار أمريكي سنة 1989. (World Bank, 2016).

وبانحراطها في العولمة الليبرالية في تسعينيات القرن الماضي والتي جنت من خلالها دعما غربيا قويا، أخذت قروض بنك الاتحاد الأوروبي ورؤوس الأموال الغربية والخليجية تتدفق على تونس، الأمر الذي أدى إلى اتساع وتضخم الطبقة الوسطى التونسية لاسيما من حيث الاستهلاك، نتيجة لارتفاع معدل التنمية في البلاد (المدني، 2011، صفحة 262).

فقد شهدت تونس أداءا اقتصاديا جيدا في الفترة 1990-2007؛ حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.9٪ سنويا في الفترة 1990-1995. (Chemingui, 2011, p. 8) وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 4.5٪ سنويا خلال العقد 1990-2000. (African Bank of Development, 2003, p. 311) ويمكن تفسير هذا النمو الاقتصادي من خلال الأرباح والفوائد التي جنتها تونس في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أو بمعنى آخر تحرير الاقتصاد وولوج الاقتصاد العالمي.

كما بلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 4.75٪ خلال الفترة 1990-2010 (Nabi, 2019, p. 1). وهو المعدل الذي فاق معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المقدّر بـ 4.20٪ في نفس الفترة (Kouni, 2016, p. 345).

ومن جانب آخر نجد أن الطبقة الوسطى في تونس قد نمت أساسا من خلال التعليم شأنها شأن الطبقات الوسطى في مجتمعات عديدة، ذلك أنه كلما ارتفعت نسبة المتعلمين كلما اتسعت شريحة الطبقة الوسطى. وعليه فإن ارتفاع معدلات التمدرس في تونس يشي بزيادة حجم السكان المندرجين ضمن فئة الطبقة الوسطى.

في هذا السياق، بلغت نسبة التمدرس في الفترة 2008-2012، 79.1٪ حسب إحصائيات اليونسيف حول تونس. فقد أدركت تونس مدى أهمية التعليم في تكوين شريحة الطبقة الوسطى التي لطالما عمل النظام على خلقها بهدف ضمان استقراره، ما جعلها تولي اهتماما شديدا بقطاع التعليم.

3.2 الطبقة الوسطى التونسية: الدور والأهمية

لطالما كانت الطبقة الوسطى التونسية مرادفا للاستقرار والتماسك الاجتماعي في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي. حيث عمل هذا الأخير على الترويج لفكرة ارتفاع حجم الطبقة الوسطى في تونس. وعليه، جعل بن علي من الطبقة الوسطى محور مشروعه الاجتماعي؛ وذلك من خلال سعيه نحو زيادة الأجور في القطاعين العام والخاص، وتعزيز الاستهلاك باعتباره محرك النمو (Sobh, 2010, p. 43). حيث كانت الطبقة الوسطى جزءا أساسيا من خطابات بن علي في إطار استراتيجيته الرامية إلى إضفاء الشرعية على نظامه، وهو ما جعل خياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية مبررة بالرخاء والتوسع المستمر لهذه الطبقة الوسطى (Gherib, 2011)، والذي سيؤدي بدوره إلى الاستقرار والتماسك في المجتمع التونسي بالشكل الذي يحفظ استقرار النظام بالدرجة الأولى، ما يعني أن الطبقة الوسطى التونسية في عهد زين العابدين بن علي مثلت سجالا بين الاقتصاد والسياسة.

وما يلاحظ على الطبقة الوسطى التونسية أنها هي من تنتج الثروة في هذا البلد الصغير، خاصة وأن تونس دولة غير نفطية خلافاً للطبقة الوسطى في منطقة الخليج العربي، على سبيل المثال، حيث تعيش هذه الطبقة والنخب المثقفة بفضل الربيع الذي توزعه الأنظمة الملكية هناك. ما جعلها تتميز بدورها النشط في الاقتصاد التونسي. وتبعاً لذلك، بلغت الطبقة الوسطى نسبة 89.5٪ من إجمالي السكان التونسيين وفقاً للتقرير الذي أعده بنك التنمية الأفريقي سنة 2011 (Afrique, 2016).

وبالنظر إلى حجم الطبقة الوسطى التونسية، كانت تونس الدولة الأقل ترجيحاً لخوض ثورة ضد النظام الحاكم (Miller, 2012, p. 57). لكن إذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى، يتبين لنا أن وجود طبقة وسطى كبيرة في تونس هو ما دفع نحو الثورة، وذلك من منطلق وعيها السياسي وقيمها الديمقراطية

وإدراكها لصعوبة الحياة في تونس في ظل نظام تسلطي، وهو ما أودى بأفرادها نحو المطالبة بالانفتاح السياسي والحكم الديمقراطي، وإنهاء عهد الفساد والتزواج بين المال والسياسة.

فعلى الرغم من أن الطبقة الوسطى التونسية قد استفادت من إيجابيات سياسة العولمة الليبرالية في بداية التسعينيات وما ترتب عنه من اتساع نمط الاستهلاك لديها، إلا أنها قد تعرضت لمقايضة من قبل نظام بن علي، تمثلت في مقايضة السياسة بالاقتصاد، من خلال تأمين لقمة العيش مقابل مصادرة الحريات (المدني، 2011، صفحة 261). كما أنها تعرضت في السنوات الأخيرة قبل الثورة التونسية إلى نكسات اقتصادية أضرت بمستوى الدخل وبقدرتها الشرائية ونمط الاستهلاك لدى أفرادها، لاسيما في ظل تفشي الفساد في البلاد. ففي حين كانت الزمر العائلية المحيطة ببن علي تجمع المليارات من الدولارات في صفقات تجارية مشبوهة، نخر الفساد الاقتصاد وانحدر أبناء الطبقة المتوسطة في تونس إلى مستوى أدنى من سلم الدخل (Kaboub, 2011, p. 7). لكن الوعي السياسي والثقافة السياسية لأفراد الطبقة الوسطى، جعلتهم على إدراك تام بمخاطر هذا الوضع، وهو ما أدى إلى الانتفاضة على نظام زين العابدين بن علي في ديسمبر 2010.

3. تبعات الثورة وتداعياتها على الاقتصاد التونسي

على الرغم من نجاح الثورة التونسية في الإطاحة بنظام تسلطي كتم على أنفاس التونسيين طيلة ثلاثة وعشرون عاما، إلا أن هناك بعض التحديات التي كانت عقبة كؤود في طريق التجربة الوليدة، والتي كادت أن تعصف بمكاسب الثورة. ومن ضمن هذه التحديات، بل أهمها وأصعبها هو التحدي الاقتصادي الذي تمخض عن الثورة التونسية.

بداية تجدر الإشارة إلى أن تونس تعتبر دولة ذات دخل متوسط عالي upper-middle income، وقد تميزت في الفترة التي سبقت الثورة ببيئة اقتصادية سليمة إلى حد ما، لولا الفوارق الاجتماعية والفجوة الإقليمية التي تميزت بها تونس في عهد النظام السابق، والتي كانت عاملا حاسما في تفجير ثورة 2011. وبعد أن توسّم الشعب التونسي من الثورة تغييرات جمة، أهمها تحسين المستوى المعيشي وظروف الحياة، واجهت البلاد جملة من التحديات في مقدمتها تدهور الوضع الاقتصادي. حيث شهد الاقتصاد التونسي

في تلك الفترة اختلالات كثيرة جعلت معاملة مبهمة، لاسيما في فترة إعادة البناء بما يتماشى ومطالب الثورة.

1.3 تدهور الوضع الاقتصادي بعد ثورة 2011

عقب الصدمة الأولى التي أحدثتها الثورة، انهار النمو الاقتصادي، من 5% في عام 2010 إلى -2% في عام 2011 (Schafer, 2018, p. 39). حيث شهدت هذه الفترة تراجعاً غير مسبوق في النمو، تبعه ارتفاع البطالة إلى حدود 19.8٪، كما بلغ التضخم نسبة 5.8٪، وسجلت المالية العمومية عجزاً قدره 3.8٪ (الشابي، 2017، صفحة 7). واتسع عجز الحساب الجاري من 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 4.7 % سنة 2011، وانخفضت الاحتياطيات الدولية بنحو 2 مليار دولار في ذلك العام، وارتفع العجز المالي إلى 5.2 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 نتيجة لقيام الحكومة بزيادة الأجور ودعم الغذاء والطاقة كاستجابة فورية لمطالب المحتجين (Khan & Mezran, 2015, p. 5). وفي الفترة ذاتها أي بعد يناير 2011، انخفضت قيمة الدينار التونسي، وهو ما أثر سلباً في السياسات المختلفة للبنوك المركزية (Loukil, 2017, p. 1) فكانت هذه بداية الغرق في سلسلة من الأزمات السوسيو-اقتصادية.

واستجابة للأزمة الحاصلة سعت الحكومة المؤقتة إلى تخفيف حدة التوتر الاجتماعي وتعزيز التعافي الاقتصادي بعد الأزمة من خلال جملة من التدابير المالية والنقدية؛ حيث أعلنت الحكومة عن خطة طوارئ اقتصادية واجتماعية تشمل 17 إجراء تتراوح بين الأمن والتشغيل والتنمية الإقليمية، لكن رغم ذلك انكمش الاقتصاد بنسبة 2٪ وارتفعت البطالة بشكل كبير في عام الثورة، نظراً للاختلالات العميقة في بنية الاقتصاد الوطني.

وقد تكبدت جميع الأنشطة الاقتصادية خسائر فادحة بسبب انعدام الأمن؛ حيث تضرر الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفض حجم الصادرات وإيرادات السياحة، وحدث ارتفاع حاد في عجز ميزان المدفوعات نتيجة للزيادة في النفقات العامة لمواجهة الأزمة في مقابل انخفاض الإيرادات العامة (Paciello, 2011, p. 19).

بدورها السياحة التي كانت تمثل 6.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي أكبر مصدر للعملة الأجنبية انخفضت بأكثر من 50٪، كما تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20 ٪ وغادرت البلاد أكثر من 80 شركة أجنبية، وهو ما تداعى سلبا على سوق العمل (Achy, 2011, p. 5).

2.3 تطور الأزمة الاقتصادية في تونس في الفترة 2012-2015

منذ 2011 لم يتعاف الاقتصاد التونسي؛ حيث ظل النمو الاقتصادي في حدود 3٪ سنة 2012، ثم هبط مرة أخرى إلى 2,3٪ في عام 2013، و 2,4٪ في عام 2014 (Schaefer, 2018, p. 39). كما سجلت الميزانية العامة عجزا قدره 6.9٪ سنة 2013، و 5٪ سنة 2014، في حين بلغ إجمالي الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي 46.6٪ سنة 2013، و 50.8٪ سنة 2014 حسب احصائيات البنك المركزي التونسي.

وما زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا هي الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها البلاد، والتي أثرت بشكل كبير في قطاع السياحة الذي يعتبر قطاع رئيسي في تونس. فلهجمات الإرهابية التي وقعت في البلاد شهري مارس وجوان من عام 2015 أثرت سلبا على قطاع السياحة والاستثمار الأجنبي؛ حيث يتردد المستثمرون الأجانب في الاستثمار في تونس خوفا من الأوضاع الأمنية والسياسية المضطربة، وكنتيجة لذلك، احتلت تونس المرتبة 60 ضمن تقرير "Doing business" الصادر عن البنك الدولي سنة 2015.

نتج عن هذا الوضع انخفاض النمو الاقتصادي إلى أقل من 1٪ في عام 2015 كرد فعل على الهجمات الإرهابية في عام 2015، و 1,8٪ في عام 2016 (Schafer, 2018, p. 39). هذا وقد كان صندوق النقد الدولي قد توقع أن يقتصر النمو الاقتصادي في عام 2016 على 1,5٪، وهو أمر راجع إلى انخفاض أداء القطاع الزراعي وانخفاض القيمة المضافة للصناعات وخاصة قطاعي النفط والغاز والتعدين بنسبة 3٪ و 3.3٪ على التوالي (BSI Economics, 2016, p. 2).

تبعا لذلك، تأثرت الأوضاع الاجتماعية في تونس بتدهور الاقتصاد الوطني، حيث ظلت نسب البطالة والفقر مرتفعة؛ إذ قُدّرت نسبة البطالة بـ 14.8٪ سنة 2014 (المعهد الوطني للإحصاء، 2015، صفحة 16)، في حين بلغ الفقر سنة 2015 على المستوى الوطني نسبة 15.2٪ حسب نتائج المسح الوطني حول

الانفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015 الصادر عن المعهد الوطني التونسي للإحصاء (المعهد الوطني للإحصاء، 2017، صفحة 28).

وفي ظل هذه الأوضاع المتردية، لن يكون الاقتصاد وحده المهّدّد، بل حتى المكاسب السياسية التي حققتها ثورة يناير 2011 ستكون على المحك. وهو ما أكدت عليه وقائع الاحتجاج على حكومة الترويكا بسبب تفاقم الأزمات الاقتصادية.

4. انعكاسات الوضع الاقتصادي على الدور السياسي للطبقة الوسطى التونسية بعد الثورة

كان للوضع الاقتصادي المتدهور تداعيات جمة على الوضع العام للطبقة الوسطى التونسية بعد الثورة من حيث الأجور والإنفاق والاستهلاك. فبشكل عام قد تزايدت الضغوطات المادية والأعباء الجبائية على أفراد هذه الطبقة.

فمع استمرار تراجع الأداء الاقتصادي، واجهت الطبقة متوسطة الدخل في تونس تدهورا مستمرا في قوتها الشرائية؛ فالمواطنون لا يرون أي إشارات موثوق بها تتعلق بتحسين حياتهم اليومية (Nabi, 2019, p. 65). وهو ما أكدّه البحث العلمي المنجز من قبل جامعة تونس، حيث ورد فيه أن 17.5٪ من الطبقة الوسطى في تونس قد انحدروا إلى مصاف الطبقة الفقيرة منذ سنة 2012، ومردّد ذلك تراجع القدرة الشرائية للتونسيين بنسبة 10٪ بسبب ارتفاع الأسعار ونسب التضخم.

لقد تدهور الوضع العام للطبقة الوسطى التونسية بشكل كبير نتيجة للتدابير التقشفية؛ حيث انخفض دعم الوقود وارتفعت أسعار الكهرباء والغاز، وزيادة الضرائب غير المباشرة والضريبة على القيمة المضافة، وهو ما أدى إلى انخفاض المداخيل الفعلية (عادي و المؤدب، 2017). ذلك أن النسبة الأكبر من الطبقة الوسطى من ذوي الأجور الثابتة، ومن ثم فإن قدراتهم محدودة على التعامل مع زيادات الأسعار وتراجع الدعم الحكومي نتيجة السياسات التقشفية (السباعي، 2016)، الأمر الذي بات يؤرق الطبقة الوسطى التي وجدت نفسها تفقد مكانتها الاجتماعية تدريجيا، وتكاد تفصلها عن الطبقة الفقيرة سوى خطوات صغيرة إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه.

وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، استعصى على أفراد الطبقة الوسطى الحفاظ على مستوى الحياة الذي ألفوا العيش فيه. حيث لم يعد متوسط الراتب الاجمالي في وظائف القطاع العام (850 دينار تونسي في الشهر) كافيا لتوفير مستوى معيشي لائق، ناهيك عن الحصول على السكن. وبات من يحصلون على أجر 500 دولار أي ما يعادل 1000 دينار تونسي يعانون ضغوطات مادية كبيرة بسبب ارتفاع كلفة المعيشة، في حين كان هذا الراتب في فترات سابقة من الرواتب المرتفعة نسبيا في تونس. وفي ظل ارتفاع الأسعار يتدنى معدل الاستهلاك، حيث يعد هذا الأخير مؤشرا من مؤشرات قياس الطبقة الوسطى، وعليه فإن افراد الطبقة الوسطى التونسية قد تخلوا عن الكثير من مواد الاستهلاك في ظل ارتفاع الاسعار.

كما أن 13٪ فقط من أسر الطبقة الوسطى لا يتجاوز دخلهم اليومي 10 دولارات، والأغلبية العظمى من الأسر مضطرة للعيش بما يتراوح بين دولارين إلى أربعة دولارات في اليوم. وهذه الفئة هي التي أطلق عليها بنك التنمية الافريقي تسمية "الطبقة الوسطى العائمة"، وتمثل 6.45٪ من التونسيين، ومن المرجح أن تحبط هذه الفئة إلى مستوى الفقر في حالة حدوث صدمات اقتصادية خارجية مثل ارتفاع أسعار الغذاء والوقود (Murphy, 2013, p. 42). وهو الأمر الذي يشي بتآكل هذه الشريحة الاجتماعية وإفقارها التدريجي التي لطالما كانت صمام أمان المجتمع التونسي وركيزة الاستقرار الاجتماعي، ومرد ذلك هو أن الطبقة الوسطى التونسية بطبيعتها تستمد قوتها من القطاع العام، كما أنها نشأت ونمت واتسعت في ظل القطاع العام، وبالتالي بمجرد تضرر المؤسسات العمومية بتراجع الأداء الاقتصادي فإن معدلات الأجور ستخفض ومن ثم تتدهور القدرة الشرائية لأفراد الطبقة الوسطى.

في السياق نفسه، أقرّ المعهد الوطني للإحصاء بأن نسبة الطبقة الوسطى التونسية في الفترة 2011-2015 لم تتجاوز 67٪ من مجموع السكان، نتيجة لتأثرها بالأزمات الاقتصادية وارتفاع معدل التضخم. لتصل سنة 2018 إلى 50٪ حسب المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، بعدما كانت تبلغ 80٪ من مجموع السكان تبعا للإحصائيات الرسمية الصادرة في عهد النظام المخلوع، وهو ما خولها لأن تمنح تونس درجة معينة من الاستقرار الاقتصادي لعقود من الزمن.

5. نتائج انكماش الطبقة الوسطى على دورها السياسي

تضطلع الطبقة الوسطى عامة بأدوار هامة جدا، سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي؛ فالطبقة الوسطى تعتبر أساس النمو الاقتصادي وذلك من منطلق قدرتها الاستهلاكية التي تعمل على دفع عجلة الانتاج؛ فهي تجمع قاعدة كبيرة من المستهلكين. أما اجتماعيا فتعمل الطبقة الوسطى على الحفاظ على استقرار المجتمع وتماسكه. ومن الناحية السياسية ترفع الطبقة الوسطى من مستوى تطلعاتها السياسية وتتجه نحو المطالبة بحقوقها السياسية بعد حصولها على قدر من الرفاهية، وذلك على عكس الطبقة الدنيا أو الكادحة التي يكون همها البحث عن لقمة العيش. كما تعتبر هذه الطبقة محركا للديمقراطية وذلك نظرا لارتفاع مستوى الوعي السياسي لديها. وهي عادة ما تعمل على تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي بغية الارتقاء في السلم الاجتماعي.

وهو ما ينسحب على الطبقة الوسطى في تونس؛ فالذي جعل الثورة التونسية مميزة بشكل فريد هو الدور المحوري للشباب التونسي من الطبقتين الوسطى والفقيرة، الذين ضاقوا ذرعا بالظلم الاجتماعي وفساد الطبقة الحاكمة والحرمان من الفرص الاقتصادية والتغيب عن الحياة السياسية. ومرد هذا الدور هو قوة الطبقة الوسطى ودرجة وعيها السياسي، وكذا الاستقلالية؛ كونها هي من تنتج الثروة، اضافة إلى السياقات الاقتصادية والاجتماعية التي خرجت منها الطبقة الوسطى. وعلى الرغم من أن هذه الطبقة قد نشأت كخيار سياسي يهدف إلى ضمان استقرار النظام السياسي واستمراره، إلا أنها فضلت الخيار الثوري على النظام سنة 2011، ادراكا منها لسياسة المقايضة السلطوية ورفضها لها.

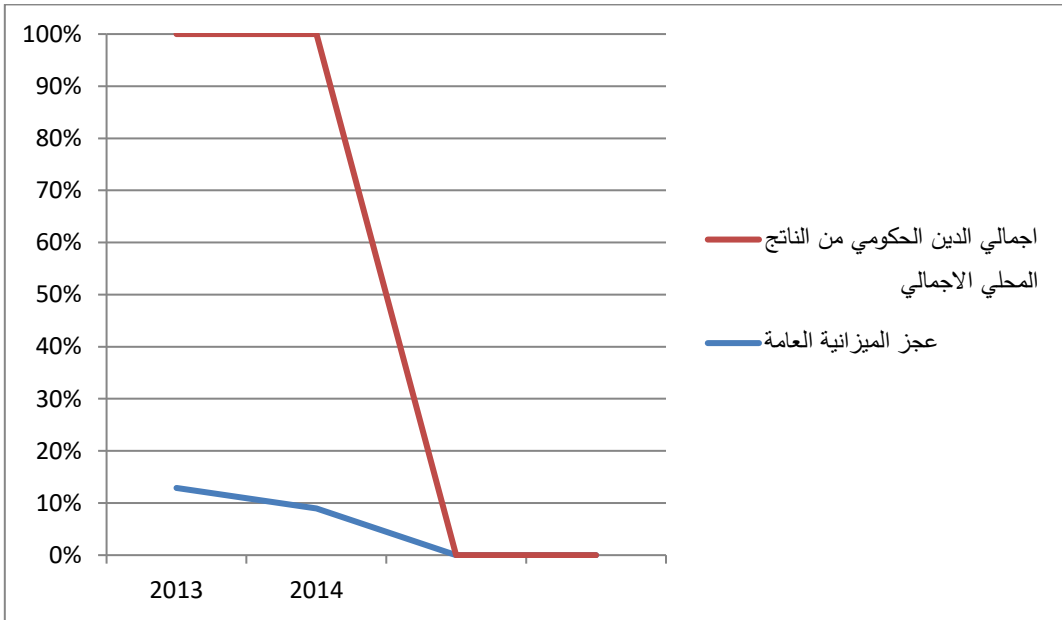
وكان التفاف الطبقة الوسطى التونسية حول الثورة وإيمانها بالتغيير الشامل عاملا حاسما في سير عملية التحول الديمقراطي قُدما؛ فشرائح الطبقة الوسطى هي التي أدارت المرحلة الانتقالية التي امتدت من رحيل بن علي في 14 يناير 2011 إلى حين اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في سنة 2014؛ حيث استلزمت هذه المرحلة الحساسة توافر نخب واعية ومثقفة، وهو ما يتوافر لدى الطبقة الوسطى.

لكن بعد أن أخذت الطبقة الوسطى التونسية تفقد مكانتها الاجتماعية وتندرج إلى مصاف الطبقة الفقيرة من المجتمع تدريجيا، فإنها بهذا تكون قد بدأت في فقدان دورها السياسي شيئا فشيئا. فالطبقة الوسطى التي قادت ثورة يناير 2011، وسيّرت المرحلة الانتقالية، ستكون اليوم أمام تحديات سوسيو-

اقتصادية تحول بينها وبين قيامها بالأدوار السياسية؛ حيث ستعكف هذه الطبقة على مشاكلها اليومية وتسعى نحو تأمين متطلباتها الاقتصادية متناسية الحال السياسي. فلطالما عرفت الطبقة الوسطى بوعيتها السياسي ومطالبتها بالديمقراطية نظرا لتدني نسبة اللامبالاة السياسية لدى أفرادها، على عكس الطبقة الفقيرة التي يكون همها تأمين لقمة العيش. فقد تراجعت أدوار الطبقة الوسطى فأصبحت هذه الطبقة عاجزة عن أداء دورها في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وتجنب المجتمع الاستقطاب الطبقي.

ومن جهة أخرى تراجعت نسبة المشاركة السياسية في انتخابات 2014 إلى ما تحت 50٪ بعدما فاقت الـ 60٪ في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011، وهو ما يثبت تأثر الطبقة الوسطى بأزمة الاقتصاد التونسي التي أوقعتها في سلسلة مشاكل اقتصادية واجتماعية أنقصت من مشاركتها في المجال السياسي.

الشكل 1: يوضح وضعية الاقتصاد التونسي في الفترة 2013-2014 وفقا لمؤشري عجز الميزانية العامة واجمالي الدين الحكومي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك المركزي التونسي

6. خاتمة:

نستنتج مما سبق أن الأزمات الاقتصادية التي خبرتها تونس منذ 2011 قد أثرت بشكل مباشر في الطبقة الوسطى التونسية، وهو ما انعكس سلباً على دورها السياسي. فتراجع النمو الاقتصادي الوطني جعل الطبقة الوسطى تدخل في دوامة من المشكلات الاقتصادية أدت إلى تراجع القدرة الشرائية لأفرادها نتيجة انهيار سعر الدينار التونسي وهو ما ترتب عليه غلاء السلع واسعة الاستهلاك، ومن ثم بدأت تتآكل تدريجياً.

لقد باتت الطبقة الوسطى عاجزة عن القيام بدورها في تحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي، وتجنّب المجتمع الاستقطاب الطبقي، بعدما نجحت في إدارة المرحلة الانتقالية، بتحقيق التوافق بين مختلف الفواعل السياسية في أعقاب انتخابات المجلس التأسيسي وقيام حكومة الترويكا.

لقد تسببت الأزمة الاقتصادية في فقدان المجتمع التونسي قوة حقيقية وقاطرة التغيير الحقيقي في البلاد. وهو ما جعل عديد الدارسين المهتمين بالشأن التونسي يتوقعون وتراجع مكتسبات ثورة الياسمين، الأمر الذي جعل تونس تدخل مرحلة من عدم اليقين السياسي والتوتر الاجتماعي، وهو ما جعل الأمن القومي التونسي منكشفاً أمام التدخلات الخارجية.

وفي هذا الاطار يمكن تقديم بعض التوصيات منها:

- النهوض بالاقتصاد وحل الأزمات الاقتصادية الراهنة التي أدت إلى تآكل الطبقة الوسطى وانكماشها عقب الثورة التونسية.

- وضع سياسات اقتصادية واجتماعية ناجعة من شأنها استعادة المكانة الطبيعية للطبقة الوسطى، مثل تحسين الأجور ورفع القدرة الشرائية.

7. قائمة المراجع:

المراجع البيبليوغرافية

- Achy, L. (2011, december). Tunisia's economic challenges . *CARNEGIE Middle East Center* , p. 5.
- African Bank of Development, A. B. (2003). Tunisia. *African Economic Outlook* , p. 311.
- Afrique, J. (2016, novembre 30). *Tunisie : classe moyenne, les nouveaux pauvres*. Récupéré sur Jeune Afrique:
<https://www.jeuneafrique.com/mag/375530/economie/tunisie-classes-moyennes-nouveaux-pauvres/>
- BSI Economics, B. E. (2016). *L'économie tunisienne post-révolution : l'ambition face aux défis* . BSI Economics.
- Chemingui, M. (2011, october). Assessing Development Strategies to Achieve the MDGs in The Republic of Tunisia. *United Nations Department for Social and Economic Affairs* , p. 8.
- Gherib, B. (2011). *Les classes moyennes tunisiennes entre mythe et réalité : Eléments pour une mise en perspective historique*. Récupéré sur L'Année du Maghreb: <https://journals.openedition.org/anneemaghreb/1296>
- Kaboub, F. (2011). On the jasmine revolution Tunisia's political economy exemplifies a region in transition . *DOLLARS & SENSE* , p. 7.
- Khan, M., & Mezran, K. (2015, october). Tunisia : The last arab spring country . *Rafik Hariri Center for the Middle East* , p. 5.
- Kouni, M. (2016). Remittances and growth in Tunisia : A dynamic panel analysis from a sectoral database. *Journal of Emerging Trends in Economic and Management Sciences* , p. 345.
- Loukil, S. (2017). Economic challenges and opportunities after the revolution in tunisia: inflation and exchange rate. *Journal of Global Economics* , p. 1.
- Miller, L. (2012). *Democratization in the Arab world Prospects and lessons from around the globe*. USA, USA: RAND corporation.

- Murphy, E. C. (2013). Under the emperor's neoliberal clothes! why the international financial institutions got it wrong in Tunisia. In N. Gana, *The Making of the Tunisian Revolution Contexts, Architects, Prospects*, (p. 42). UK: Edinburgh University Press,.
- Nabi, M. S. (2019). *Making the tunisian resurgence*. USA: Palgrave Macmillan.
- Paciello, M. C. (2011). Tunisia : changes and challenges of political transition . *MEDPRO* , p. 19.
- Sanchez, A. (2009, march). Tunisia : trading freedom for stability may not last– an international security perspective. *Defence Studies* .
- Schafer, I. (2018). *Political revolt and youth unemployment in tunisia exploring the education–employment mismatch*. USA: Palgrave Macmillan.
- Sobh, S. (2010, janvier). La classe moyenne, pilier du régime . *Les Cahiers de L'Orient* , p. 43.
- The African Development Bank, T. A. (2013). *Towards a new economic model for Tunisia*.
- World Bank, W. B. (2016). *GDP per capita (current US\$)*. Retrieved from The World Bank Data:
<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2016&locations=RU&start=1989>

أحمد موسى بدوي. (2013). *تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي*. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

المعهد الوطني للإحصاء المعهد الوطني للإحصاء. (2015). *التعداد العام للسكان والسكنى 2014*. المعهد الوطني للإحصاء.

المعهد الوطني للإحصاء المعهد الوطني للإحصاء. (2007). *المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2005*. المعهد الوطني للإحصاء.

المعهد الوطني للإحصاء المعهد الوطني للإحصاء. (2017). *المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015*. المعهد الوطني للإحصاء.

المعهد الوطني للإحصاء المعهد الوطني للإحصاء. (2010). *المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2008*. المعهد الوطني للإحصاء.

توفيق المدني. (2011). *سقوط الدولة البوليسية في تونس*. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

رانبا السباعي. (6 ديسمبر، 2016). 3. ، "ثمن النقش: مخاطر الافقار المتزايد للطبقة المتوسطة في المنطقة العربية. تم الاسترداد من المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: » <https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/2223> ثمن-
 النقش-مخاطر-الافقار-المتزايد-ل-الطبقة-المتوسطة-في-المنطقة-العربية/

علي الشابي. (15 ماي، 2017). تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017). مركز الجزيرة للدراسات ، صفحة 7.

عمرو عادلي، و حمزة المؤدب. (31 مارس، 2017). لماذا الاصلاحات الاقتصادية المؤلمة أقل حرجا (أو خطورة) في تونس عنها في مصر. تم الاسترداد من مركز كارنيغي للشرق الأوسط: <https://carnegie-mec.org/2017/03/31/ar-pub->

68603